

مؤسسات إعلامية عربية تطالب بإطلاق الصحفيين الفلسطينيين

فلسطينيا، وذكر نائب نقيب الصحفيين تحسين الأسطل، أن من بين المعتقلين صحفيين. وأشار إلى أن مناسبة ذكرى يوم الأسير الفلسطيني الذي يوافق 17 أبريل من كل عام، فرصة لتذكير العالم بذلك الانتهاك الجسيم بحق الأسرة الصحافية الفلسطينية.

وأعرب الأسطل عن استهجانته واستنكاره للممارسات القمعية الإسرائيلية بحق الصحفيين الفلسطينيين، والتي تتم دون أي أسباب ومبررات.

الأسرى الفلسطينيون ومنهم الصحفيون يعانون من خطر يهدد حياتهم بسبب تفشي كورونا والإهمال الطبي

ولفت إلى أن الهدف من ذلك هو منع الصحفيين من العمل، وطالب كافة المؤسسات الدولية الصحافية والحقوقية، بالضغط على إسرائيل للإفراج عن الصحفيين الأسرى في سجونها.

وأوضح الأسطل أن النقابة تواصل جهودها في المحاكم الدولية من أجل ضمان حرية العمل الصحفي للفلسطينيين، وأضاف أنها عبرت عن قلقها أكثر من مرة، إزاء تصاعد جرائم وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بأجهزته المختلفة، لحقوق الصحفيين.

وبنه أن ذلك الأمر يتعارض مع أبسط القواعد القانونية الدولية والمواثيق التي تكفل حرية العمل الصحفي، وتجرم الاعتداء والمساس بها.

رام الله - وجهت 18 مؤسسة صحافية عربية، نداء إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان للمطالبة بإطلاق سراح الصحفيين الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية.

وقد بعثت المؤسسات الصحافية الاثنى عشر برسالة مفتوحة إلى ميشيل باشليه المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بالتزامن مع إحياء يوم الأسير الفلسطيني الذي يصادف الـ17 من أبريل من كل عام.

وناشدت المؤسسات الصحافية المفوضية السامية للضغط على إسرائيل لإطلاق سراح الصحفيين الفلسطينيين المعتقلين، معربة عن قلقها الكبير إزاء تزايد تفشي وباء كورونا والخشية من وصوله ليصيب الآلاف من الأسرى ومنهم الصحفيون داخل السجون الإسرائيلية.

وأكدت المؤسسات على أن الأسرى الفلسطينيين ومنهم الصحفيون يعانون من خطر يهدد حياتهم، حيث تفتقر السجون لأدنى مقومات الحياة، إضافة إلى الإهمال الطبي الذي أودى بحياة العشرات من الأسرى الفلسطينيين خلال السنوات الماضية، بسبب عدم التزام إدارة السجون بقواعد القانون الدولي، لاسيما اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة للعام 1949 في التعامل مع الأسرى الفلسطينيين والصحافيين على وجه الخصوص.

ومن المؤسسات المشاركة في النداء، المركز الفلسطيني للحريات الإعلامية "مدى"، النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين، مركز تونس لحرية الصحافة، المرصد العراقي للحريات الصحافية.

وأكدت نقابة الصحفيين الفلسطينيين أن السلطات الإسرائيلية تعتقل حاليا في سجونها 13 صحافيا

الإعلام التونسي يغرق بالبيانات الرسمية في تغطية كورونا

معاودة جهود الحكومة لا تعفي الصحافة من مساءلتها



غاب التقصي والتفسير عن تغطية وسائل الإعلام التونسية لوباء كورونا، وجاءت المعالجة الصحافية ملتصقة التصاقا شديدا بالمصادر الرسمية مما لم يتح لها فرصة مسالة الطبقة السياسية عن مجابهة الجائحة.

محمد شلبي
باحث تونسي
في الإعلام

عندما يُساق خبر في نشرة تلفزيونية في ثلاث عشرة ثانية في الدقيقة الحادية والأربعين، ضمن كوكبة من الأخبار الأخرى، فذلك يعني في معايير الصحافة أن لا قيمة للخبر في نظر المؤسسة الصحافية المعنية.

ذلك ما فعله التلفزيون التونسي في 31 يناير في النشرة الرئيسية بإعلان منظمة الصحة العالمية أن تفشي فيروس كورونا أصبح "يشكل حالة طوارئ صحية عامة ذات بعد دولي".

كان ذلك هو الإعلان السادس في تاريخ المنظمة منذ إنشائها عام 1947 وهو معيار آخر لتغيير الأخبار يدرسه الصحفيون، هو معيار الندرة أو معيار ما هو غير مالوف من الوقائع، علاوة على معايير أخرى لم ينتبه إليها التلفزيون التونسي وعلى رأسها معيار الوقع على الناس لما يوحي به إعلان المنظمة من توقعات تنذر بخطر الفيروس القاتل.

جاءت معالجة الصحافة التونسية لجائحة كورونا، من حيث حجم المضامين المخصصة لها، معالجة تدل على إدراك الخطر القائمة والقادمة غير أنها كانت معالجة ملتصقة التصاقا شديدا بالمصادر الرسمية ينقصها التقصي والتفسير مما لم يتح لها فرصة مسالة الطبقة السياسية عن مجابهة الجائحة.

إن معاودة جهود الحكومة لا تعفي الصحافة من أن تسألتها. فبينما قللت الصحافة التونسية من شأن إعلان حالة الطوارئ الصحية العامة، أفاضت في تغطية الندوة التي عقدها رئيس الحكومة في 29 يناير مع كبار المسؤولين في وزارة الصحة عن الاستعدادات للجائحة. خصص التلفزيون التونسي مساء ذلك اليوم عشرين دقيقة لكورونا استهل بها نشرته، ثلاثة أرباعها استضاف فيها مديرة المعهد الوطني للأمراض الجديدة.

أصبحت تصاف بن عالية، مديرة المعهد، على امتداد أسباب مصدر الأخبار عن الفايروس من خلال الندوة اليومية، التي حضرها أحيانا كثيرة وزير الصحة، قبل عدول الوزارة عن تلك الندوات التزاما بالبحر وتوعيتها ببيانات يومية تحصى فيها عدد المصابين الجدد ومالهم وعدد المتوفين وعدد متعافوا إن حدث.

وخصصت بعض الصحف ركنا دائما لمتابعة تلك الندوات ثم البيانات منها موقع إذاعة موزاييك، التي تأتي على رأس الإذاعات انتشارا، جعل ركنا سماه "كورونا في تونس: متابعة حثيئة" ينشر فيه أخبارا منذ 2 مارس تبدأ كلها دون استثناء بعبارة لا تتغير "أعلنت وزارة الصحة" أو "أعلنت مديرة المرصد".

وتنشر وسائل الإعلام على اختلافها، من مطبوع ومسموع مرئي وإلكتروني، أخبارا أخرى مأخوذة عن غير وزارة الصحة غير أنها تبقى مصادر رسمية. مثلا موقع "زينس نيوز" يجمع تحت رابط واحد مئات المقالات التي تنشرها ييسر الفايروس منذ بداية مارس مما يحد من الإطلاع عليها للتأكد من مصداقها الرسمية.

قد يبدو منطقيا بالنظر إلى طبيعة الجائحة أن تكون الأخبار كلها مأخوذة عن مصادر رسمية من وزارات وغيرها من مؤسسات الدولة، التزاما بمعاودة مجهودها، غير أن ذلك يفضي بالضرورة إلى الإفراط في النقل مما يعني الاكتفاء بوجهة نظر واحدة وهي وجهة النظر الرسمية. وكغيرها من مجريات الأحداث يقتضي الحديث عن كورونا الذهاب إلى ما بعد النقل وما بعد المصدر الواحد

لم يكن مقبولا لا من الصحافة ولا من السلطة أن تروج خطابا مطمئنا وفي ضوء تلك المعطيات وإن لم يكن مطلوباً ترويع الناس. كانت المسؤولية تقتضي الفهم للإفهام كما كانت تقتضي النظر أولا إلى الوضع التونسي بالاستعانة بتجارب بلدان أخرى. فمن غير المسؤولية الاستنتاج راسا بان الحكومة التونسية ستمتد في حالة الحجر الصحي العام بعد 19 أبريل لأن الرئيس الفرنسي ماكرون قرر تمديده إلى 11 مايو" في فرنسا كما ذكر أحد المعلقين على بلاتوه تلفزيون التاسعة بعد حوار الرئيس الفرنسي في 8 أبريل.

وقد غاب التقصي أحيانا كثيرة في ما تقوله المصادر الرسمية وغير الرسمية. فيوم استفاضة وسائل الإعلام في الحديث عن ندوة رئيس الحكومة، في 29 يناير وبعدها، لم تقف عند قوله "أخذنا كل الاحتياطات الضرورية وفرنسا كل الموارد اللازمة للوقاية من الفايروس". لم تبحث الصحافة في معنى "الاحتياطات الضرورية" ولا "الموارد اللازمة".

الحديث عن كورونا يقتضي الذهاب إلى ما بعد النقل وما بعد المصدر الواحد أي إلى التقصي بهدف التفسير

ولم تات مديرة المعهد الوطني للأمراض الجديدة، التي تحدثت ربع ساعة في الاستوديو، على ذلك ما عدا الإجراءات الاحتياطية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية من مراقبة نقاط العبور وفحص القادمين من أماكن موبوءة ومن بروتوكول تعامل المواطنين مع الفايروس وما شابه. لم تثر وقتها قضية النقص المخيف في الأسرة المجهزة للإنعاش ولا قضية التحاليل السريعة لاستنتاج العدوى ولا قضية أجهزة التنفس ولا قضية الكمادات ولا قضية السوائل المطهرة.

لم يثر شيء من ذلك طالما لم يتحدث عنه وقتئذ مصدر رسمي. كان الاكتفاء بنقل الأقوال والأفعال والاستنتاج منها سمات التغطية الصحافية. وهي خطوات ضرورية غير أنها ليست كافية.

بكى وزير الصحة في 7 أبريل في ندوة صحافية مشتركة مع وزير الداخلية عندما قال إن الوضع خطير بسبب عدم التزام كثير من التونسيين بالحجر الصحي الشامل.

كلمة حق ربما أريد بها غير ذلك. فوزير الصحة قال مباشرة قبل بكائه حرقيا عن الوضع يومئذ "هي قضية أمن قومي

أي إلى التقصي بهدف التفسير. ذهب بعض الصحفيين في النشرات وفي الاستوديوهات خاصة إلى مصادر "رسمية" غير تونسية وهو ما يعود بهم إلى النقل تارة وإلى الاستنتاج تارة أخرى. ففي برنامج "تونس اليوم" في قناة الحوار التونسي 3 فبراير، تحدث المعلقون عن جائحة كورونا مدة ست دقائق تعرضوا فيها إلى بيان أصدرته سفارة الصين في تونس تدعو فيه إلى تجنب التضخم.

علقت مقدمة البرنامج على بيان السفارة بالقول "كورونا نوع من النزلة العادية" لتضيف معلقة أخرى في المعنى نفسه "هناك تضخم من الجانب الغربي، كورونا لا يختلف عن إنفلونزا الخنازير". كان السياق يقتضي التذكير بما لامته منظمة الصحة العالمية على الصين بسبب صمتها في بداية ظهور الفايروس والتذكير بما نشرته الصين نفسها في 23 ديسمبر عن "مرض يؤدي إلى التهاب رئوي خطير مجهول السبب" والإخبار عن إعلان منظمة الصحة العالمية يومها "أن كل بلدان العالم معرضة لخطر كورونا وعليها الاستعداد لذلك".

إن كان يُقصد من ذلك طمأنة الناس فهي في غير محلها لأن بلدان الاتحاد الأوروبي كلها إلا فرنسا علقت يومئذ العمل بالتأشيرات بينها وبين الصين. وكانت الصين أعلنت في 26 يناير أن أشخاصا مصابين بالفايروس لا يحملون أي عوارض وأنهم ناقلو عدوى بعد أن وضعت ستين مليون شخص في 25 يناير في حالة حجر صحي كامل في إقليم هوباي حيث توجد مدينة ووهان منطلق الفايروس. فهل هو وضع مطمئن فعلا؟

ويظهر ضعف التفسير، الذي يسيء إلى النقل، في قراءة قرار منظمة الصحة العالمية بإعلان حالة الطوارئ وهي القراءة التي أدت بالتلفزيون التونسي إلى الإخبار عنه في ثلاث عشرة ثانية وبعده من الصحف إلى الإخبار عنه في ثلاثين كلمة. كانت العودة إلى تعريف حالة الطوارئ كافية لإدراك خطورة الأمر وهي حالة تعلن "بحدوث وضع صحي خطير أو مفاجئ أو يحمل تداعيات على الصحة العامة خارج مكان ظهوره أو أن الحدث يتطلب إجراءات دولية فورية".

لقد استحسن التونسيون البرنامج اليومي الذي يبثه التلفزيون التونسي عن كورونا وتقدمه الصحافية عواطف الصغروني التي دأبت على تقديم البرامج الصحية فتخصصت فيها.

ويبين ذلك قيمة البرامج التي يحضرها مختصون ويقدمها مختصون بسبب بعدها التفسيري غير أن طبيعة ذلك البرنامج لم تكن تسمح بدعوة سياسيين لمساءلتهم.

أستراليا تلزم شركات الإنترنت بالدفع مقابل محتوى الإعلام

من سيطرة عمالقي التكنولوجيا على الإعلانات، وأشار إلى أنه "لم يتم تحقيق تقدم ملموس بشأن القضية الأساسية التي تتعلق بالدفع مقابل المحتوى". وتبلغ قيمة سوق الإعلانات الإلكترونية بأستراليا نحو تسعة مليارات دولار أسترالي (5.72 مليار دولار) سنويا وقد نمت أكثر من ثمانية أضعاف منذ 2005.

وقال فريدينبرغ إنه مقابل كل 100 دولار أسترالي يتم إنفاقها على الإعلانات الإلكترونية في أستراليا باستثناء الإعلانات الجوبسة يذهب نحو الثلث لغوغل وفيسبوك.

يذكر أنه منذ مارس الماضي تراجعت إيرادات الإعلانات في أستراليا على خلفية تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد والقيود التي فرضتها الحكومة للحد من انتشار الفايروس. وقد اضطرت العشرات من وسائل الإعلام في أستراليا إما إلى إغلاق أبوابها وإما تقليص نشاطها.

وأعلنت مجموعة "نيوز كورب" الإعلامية التي يملكها روبرت موروك أنها ستوقف صدور 60 صحيفة محلية أسترالية بنسخة ورقية. وتتولى هيئة حماية المنافسة والمستهلك في أستراليا وضع القواعد الجديدة والتي ستكون اختيارية في البداية وسيتم طرحها رسميا في ما بعد. يذكر أن الهيئة أجرت تحقيقا لمدة 18 شهرا بشأن أداء المنصات الإعلامية العملاقة مثل فيسبوك وغوغل لمعالجة النمو السريع للقوة السوقية لهذه الشركات، بهدف ضمان الشفافية وعدالة المنافسة في السوق.

كانبرا - تعززت الحكومة الأسترالية إلزام شركات خدمات الإنترنت العالمية بالعلاقة مثل فيسبوك وغوغل بدفع الملايين من الدولارات مقابل استخدام المحتوى الإخباري الخاص بوسائل الإعلام الأسترالية على مواقع هذه الشركات.

وستهدف الحكومة من هذه الخطوة دعم وسائل الإعلام الأسترالية المتعثرة والتي زادت معاناتها من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

وفي مثل هذا الوضع يتبنى الصحفي موقف السياسي وهو يظن أنه يُجر ناسيا أن الإخبار أشمل من النقل ويتحرم لهم التحاليل السريعة والكمادات وهي مطمئنة لصلاية بنيتها الصحية عند حدوث الكارثة ليواصل الناس أعمالهم ولنسيطر تلك الدول على تفشي الفايروس وتخرج منه بأخف الأضرار. فالإكتفاء بالنقل أوحى لكثيرين، منهم صحافيون، بأن المخرج الوحيد من الجائحة هو الحجر الصحي الشامل.

وفي مثل هذا الوضع يتبنى الصحفي موقف السياسي وهو يظن أنه يُجر ناسيا أن الإخبار أشمل من النقل ويتحرم لهم المضاربات فيها وعن احتكار الكحول لصناعة السوائل المطهرة وعن إفلاس الدولة التي لا توفر إلا نحو 500 سرير مجهزة لجائحة قد تلقي بالآلاف في غرف الإنعاش.

ليس الشعب وحده هو المسؤول عن حضور 50 ألف متفرج في ملعب رادس يوم 6 مارس لمشاهدة مقابلة الترجي التونسي والزمالك ولا عن حفلات الأعراس التي أقيمت في فترة الحجر الصحي الشامل ولا عن توزيع المساعدات عن مكاتب البريد والناس يتزاحمون ولا عن "حفل" مستشفى سهلول في سوسة وهم متراصون يصبون إلى وزير الصحة احتفالا بفتح وحدة إنعاش جديدة.

لقد تندر التونسيون كثيرا ببيان نشرته بلدية منوبة في 8 أبريل تعلم فيه السكان أنها غير مسؤولة عن غلق المحلات التجارية الذي نفذته قوات الأمن تطبيقا للحجر الشامل ولم يكن الشعب هو المسؤول عما يبدو أنه تحريض على قوات الأمن. المسؤول عن ذلك كله هي الدولة وتحمل واجبا في إنفاذ القانون وهو واجب الصحفيين في بيان أن الدولة تخلت أحيانا عن مسؤوليتها فهي مسألة جوهرية اسمها المسألة.

ولن يقدر الصحفي على مسالة سياسي في السلطة يأتيه بالأخبار ولن يقدر عليها إلا متى استقصى ليفهم فيسائل ليفهم. كان جوزيف بوليتزر أب الصحافة الحديثة ومنتشئ أول معهد في التاريخ لتكوين الصحفيين يكر لصحافيه أنه "لا ينبغي أبدا الإكتفاء بنشر الأخبار مجردة".

